في ظل وجود أكبر وفر مالي مقارنة بالدول الخليجية

«المركز»: الاقتصاد الكويتي سينمو بنسبة 4.06 بالمئة خلال 2019

أشار تقرير المركز المالي الكويتي "المركز" أن توقعات أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2019 إيجابية رغم وجود بعض التحفظات تجاه توقعات نمو الأسواق العالمية. وبنى تقرير "المركز" توقعاته على أساس أربعة محاور هي: التوقعات الاقتصادية، ومقدرات نمو أرباح الشركات، وجاذبية القيمة السوقية، والسيولة في السوق لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار تقرير "المركز" أن الارتفاع في عائدات النفط والإصلاحات المالية خلال الأعوام الماضية توفر الدعم اللازم لدول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الرأسمالي. ورغم أن انتعاش أسعار النفط لم يدم طوال العام، إلا أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي استفادت من الارتفاع في عائدات النفط. وبدأت الأرصدة المالية والخارجية للدول في التعافي بعد ثلاث سنوات من تراجع الأداء، ولم نشهد عجزاً إلا لدى البحرين وعُمان في عام 2018. وتظل العوامل الاقتصادية مواتية بشكل كبير لدول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين نتيجة لضعف التمويل الحكومي.

الكويت – إيجابية

استمرت الأداء الإيجابي في الكويت، على خلفية الإصلاحات الاقتصادية والأداء المصرفي القوي. وفي الأشهر الأولى من عام 2018، أعلنت بورصة الكويت أنها تولت رسمياً مسؤولية إدارة جميع أنشطة سوق الكويت للأوراق المالية. وفي وقت لاحق، قُسمت السوق إلى ثلاث شرائح بغرض تحفيز الشركات وتشجيعها على تحسين مستويات السيولة والشفافية. وعلاوة على ذلك، أطلقت الشركة خدمة تداول خارج المنصة، لتصبح أول سوق مال خليجية تتداول في أسهم الشركات غير المدرجة. وبالنظر إلى الإصلاحات الإيجابية التي نفذتها بورصة الكويت، ارتقت الكويت إلى وضعية سوق ناشئة وفق مؤشر فوتسي راسل في سبتمبر 2017. وينتظر المستثمرون بفارغ الصبر مراجعة التصنيف السنوي للسوق من قبل مؤشر مورغان ستانلي، الذي ينظر في إعادة تصنيف الكويت وإدراجها ضمن الأسواق الناشئة في العام 2019. ومن المتوقع أن يؤدي الإدراج في المؤشر إلى تدفقات مالية تتراوح بين 3 إلى 6 مليار دولار أمريكي في سوق الأسهم. ونجم عن ذلك شعوراً إيجابياً بين المستثمرين مما أدى إلى دفع المكاسب السنوية لسوق المال الكويتية إلى 7.8% للعام 2018 لتواصل الزخم الذي شهدته في العام 2017.

وشهدت أرباح الشركات نمواً بنسبة 8.5% في الربع الثالث من عام 2018 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. وشهد مؤشر الأسهم المصرفية، الذي يمثل حوالي 50% من إجمالي قيمة مؤشر السوق، نمواً بنسبة 10% في عام 2018. وكان أداء سهمي بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني الأفضل مع نمو في سعريهما بنسبة 35% و20% على التوالي. وأسهمت الزيادة في حدود القروض الشخصية من قبل بنك الكويت المركزي، إلى جانب ارتفاع مستوى الإشراف على القروض ذات القيمة العالية ووضع قيود على الإقراض بهدف المضاربة، في تعزيز نمو الائتمان المتضائل في الكويت وتعزيز نجاعته المالية.

ومن حيث القيمة السوقية، تتداول السوق الكويتية بمكرر ربحية يبلغ 16، والذي يعتبر الأعلى في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 4.06% في عام 2019. وفي ظل وجود أكبر وفر مالي بين نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تراجع أسعار تعادل النفط، فإن الكويت حصنت نفسها ضد أي متغيرات سلبية تنجم عن تراجع أسعار النفط مستقبلاً.

السعودية – حيادية

وكان أداء سوق الأسهم السعودية متقلباً خلال العام 2018، حيث كانت بداية مؤشر "تداول" للعام قوية، مع ترقيتها كأكبر سوق في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إلى مؤشر الأسواق الناشئة من قبل كل من فوتسي راسل ومورغان ستانلي. إلا أن أداء السوق سرعان ما تراجع، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مقترناً بتأثير الاضطراب السياسي، مما أدى إلى تراجع أداء سوق الأسهم حتى استقرت عند مكاسب سنوية بلغت 8.31%.

واستمر النمو في أرباح الشركات ثابتاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. وكان قطاع الإعلام والترفيه في صدارة القطاعات من حيث نمو الأرباح، بارتفاع نسبته 38.3% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام، في أعقاب رفع الحكومة السعودية الحظر على إقامة دور العرض السينمائي. وحلّ قطاعا البنوك والاتصالات في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 28.9% و26.6% على التوالي. وكانت ربحية القطاع المصرفي مدعومة بارتفاع صافي دخل الفوائد في ظل ارتفاع معدل الفائدة. ومع التراجع الكبير في أسعار النفط، سجلت العديد من القطاعات، مثل التجزئة والبناء والفنادق والسياحة والنقل، تراجعاً في الأرباح خلال 2018. أما أضعف القطاعات أداءً، فكان من قطاعي العقارات والمرافق بانخفاض بلغ 30.1% و24.9% على التوالي.

وتخطط المملكة العربية السعودية لزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 7% في عام 2019 في محاولة لدعم النمو الاقتصادي الذي تضرر نتاج تراجع أسعار النفط. ويؤدي التأخير في الإنفاق إلى تأخير خطة الحكومة السعودية الرامية إلى القضاء على عجز الموازنة بحلول العام 2023.

الإمارات – إيجابية

كان سوق دبي المالي الأسوأ أداءً بين أسواق المال الخليجية خلال عام 2018؛ حيث سجل تراجعاً نسبته 24.93% منذ بداية العام وحتى تاريخه. وسجلت جميع القطاعات أداءً سلبياً، وتصدر قطاعا السلع الاستهلاكية والخدمات المالية والاستثمارية أسوأ الخسائر بنسبة كبيرة بلغت 62% و44% على التوالي. وشهد قطاع العقارات والبناء، الذي يمتلك أكبر ثقل في مؤشر سوق دبي المالي، انخفاضا نسبته 39% في عام 2018. وعلى الجانب الآخر، كان سوق أبوظبي للأوراق المالية صاحب ثاني أفضل أداء في أسواق الخليج بمكاسب سنوية بلغت 11.75%، مدعومًا بنتائج ربع سنوية قوية لشركاته المدرجة وتفاؤل كبير لدى المستثمرين نتيجة للتدابير الحكومية المشجعة. وشهد مؤشر البنوك، الذي يمثل 60% من إجمالي مؤشر السوق، ارتفاعًا بنسبة 27% للعام 2018.

وخلال الأشهر التسعة من 2018، ارتفعت أرباح الشركات في الإمارات بنسبة 13.3% مقارنة بالفترة نفسها من 2017. ووفقًا لآخر تقديرات أصدرها صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات أن يحقق ارتفاع بنسبة 3.7% في العام 2019. ونظراً إلى الملاءة المالية الكبيرة والاحتياطيات الهائلة في ظل الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة مع إقامة معرض إكسبو 2020، تركز الحكومة بقوة على تقديم الحوافز الاقتصادية. وكان اعتماد ضريبة القيمة المضافة في عام 2018 نقلة لافتة من المتوقع أن تؤدي إلى تعزيز وتنويع الإيرادات الحكومية بشكل كبير في الأعوام القادمة.

وبقيت الإمارات وجهة رئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي بلغت قرابة 11 مليار دولار في عام 2017، وهو ما يمثل 22% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأسرها. وهكذا ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي بنسبة 26% في النصف الأول من 2018، لتصل إلى 4.84 مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من 2017، وفق أرقام مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار. كما دخل قانون الاستثمار، الذي يسعى إلى السماح للمستثمر الأجنبي بالاستحواذ على حصة تتجاوز 49% في رأس مال شركات ومشاريع في بعض القطاعات، حيز التطبيق، وهي خطوة جديدة نحو تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد.

التوقعات المستقبلية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019

المحور	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عُمان	البحرين
العوامل الاقتصادية	حيادية	إيجابية	إيجابية	حيادية	إيجابية	سلبية
جاذبية القيمة السوقية	حيادية	إيجابية	إيجابية	حيادية	إيجابية	إيجابية
مقدرات نمو أرباح الشركات	سلبية	إيجابية	إيجابية	إيجابية	إيجابية	سلبية
السيولة في السوق	حيادية	سلبية	سلبية	سلبية	سلبية	سلبية
النظرة الإجمالية للسوق	حيادية	إيجابية	إيجابية	حيادية	إيجابية	سلبية

◆ **الأداء الإيجابي في الكويت استمر على خلفية الإصلاحات الاقتصادية**

◆ **سوق المال القطرية الأفضل أداءً بين نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي**

قطر – حيادية

كانت سوق المال القطرية الأفضل أداءً بين نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شهد مؤشرها نمواً بنسبة 20.83% في عام 2018. وكان أداء معظم القطاعات خلال العام إيجابياً؛ فسجل قطاعا البنوك والخدمات المالية والسلع والخدمات الاستهلاكية أعلى نمو بنسبة 43% و36% على التوالي.

وارتفعت أرباح الشركات بنسبة 8.2% على أساس سنوي. وحافظ النظام المصرفي في قطر على جودته مع وفرة السيولة والجودة العالية للأصول والرسملة القوية. ومن شأن نمو الودائع بنسبة 6% ونمو القروض بنسبة 5%% في 2018 أن يؤدي إلى مزيد من التراجع في نسبة القروض إلى الودائع. بينما شهد القطاع العقاري، الذي تعرض لضغوط كبيرة العام الماضي، انتعاشاً قوياً في عام 2018 ليسجل ارتفاعاً بنسبة 14.2%% هذا العام. ومن المتوقع أن يشهد القطاع العقاري في قطر مزيدًا من النمو، بسبب التعديلات التشريعية الإيجابية التي تبنتها الحكومة فيما يتعلق بملكية المستثمرين الأجانب للعقارات، في سبيل تشجيع المزيد من ضخ الاستثمارات في هذا القطاع. وكانت قطر قد أعلنت مع نهايات العام 2018 انسحابها من عضوية منظمة أوبك، في إطار استراتيجيتها طويلة المدى الساعية إلى التركيز على الغاز وليس النفط.

للترويج لأكاديميتها الإلكترونية

البورصة توقع مذكرة تفاهم مع كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا

أعلنت بورصة الكويت إبرامها مذكرة تفاهم مع كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا بهدف الترويج لأكاديمية بورصة الكويت الإلكترونية بين طلاب الجامعات. وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من التزام بورصة الكويت بتعزيز الوعي حول سوق الكويت للأوراق المالية.

وستفتح هذه الاتفاقية المجال أمام بورصة الكويت لإقامة ورش عمل ومحاضرات في حرم الكلية بهدف الترويج لهذه البوابة التعليمية الرقمية المجانية، والتي تهدف إلى تعزيز مبادئ وأسس المعرفة المالية بين المستثمرين الجدد والمحترفين.

ومن خلال منصات عرض داخل كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا، ستقوم بورصة الكويت بتوفير كتيبات ومواد تعريفية أخرى لطلاب الجامعة لتشجيعهم على اكتساب المعرفة بأساسيات سوق البورصة وكيفية الاستثمار والأدوات المتاحة في السوق. كما ستقوم بورصة الكويت بموجب هذه الاتفاقية باستقبال طلاب من الكلية للقيام بجولات ميدانية داخلها بهدف تزويد الطلاب بتجربة مباشرة لعمليات التداول.

وتعليقًا على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد عبد الرزاق الخالد: "نواصل تركيزنا في بورصة الكويت على توسيع قاعدة مستثمرينا، ونعتبر ذلك أحد أهدفنا الاستراتيجية الأربعة الرامية إلى تطوير خطط السوق المستقبلية. ندرك بأن النهوض بالعملية التعليمية المتعلقة بسوق الأوراق المالية هو خطوة رئيسية لتعزيز مشاركة المستثمرين في سوق الأسهم لدينا، كما أنها تؤدي دوراً محورياً في إيجاد سوق رأس مال مزدهر ومستدام في الكويت. ويتماشى تعاوننا مع كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا للترويج لأكاديمية بورصة الكويت الإلكترونية بين الجيل القادم من المستثمرين بشكل وثيق مع هذه الرؤية".

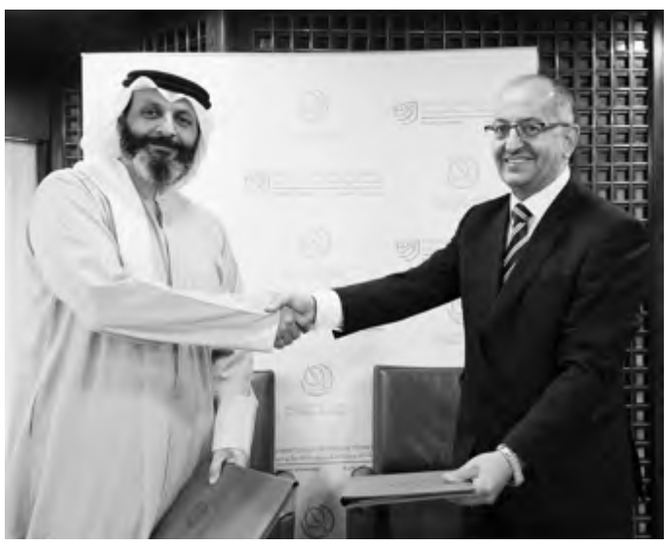

خالد الخالد يصافح خالد البقاعين

ومن جانبه، قال البروفيسور خالد البقاعين رئيس كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا عقب توقيع الاتفاقية "إن التعاون مع بورصة الكويت من خلال أكاديمية بورصة الكويت الألكترونية سيمنح طلابنا الفرصة لكسب مجموعة جديدة من المهارات في مجال سوق المال نطمح من خلالها تخريج مهندسين بقدرات قيادية ورياضية ، مشيرا إلى أن هذا التعاون مع بورصة الكويت يُعد ضرورياً لخلق تجربة معرفية مدروسة ، حيث يتوافق هذا التعاون بشكل كبير مع رؤية كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا في البدء ببرامج جديدة في المحاسبة المالية وإدارة الأعمال في المستقبل القريب".

وأكد البقاعين إلى أن «الكلية لا تدخر جهدا في مد يد العون مع جميع الجهات الحكومية والخاصة، مشددا على أهمية استمرار هذا التعاون من أجل أن ينعم الطلاب بمستوى عالي من الثقافة والتطور ومواكبة متطلبات سوق العمل، وتوفير السبل أمامهم وفتح الآفاق لتحقيق طموحاتهم وتمكينهم في المجالات كافة.

يقام من 5 إلى 9 فبراير تحت رعاية سمو الأمير

«VIVA» راعٍ بلاتيني لمعرض «Maker Faire» الثالث

عبد الرزاق العيسى

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عن رعايتها البلاتينية لمعرض الصناع Maker Faire الثالث الذي تنظمه الشركة الكويتية للإستثمار ويقام في الفترة من 5 إلى 9 فبراير 2019 تحت رعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، على أرض معرض الكويت الدولي صالة رقم 8، وذلك تزامناً مع الإحتفالات بالأعياد الوطنية.

ويشكل هذا المعرض حدث دولي لتسليط الضوء على الإبداعات والصناعات الشبابية الناشئة التي تجمع التكنولوجيا الحديثة بالصناعات اليدوية، ودعم ورعاية الشباب الموهوب الذي يعدّ الركيزة الأساسية في صنع مستقبل أفضل لدولة الكويت والمنطقة.

وفي هذه المناسبة، قال عبد الرزاق بدر العيسى، مدير إدارة إتصالات الشركات في VIVA: "تأتي رعايتنا البلاتينية لمعرض Maker Faire الثالث، تأكيداً على استراتيجيتنا في دعم ومؤازرة المشاريع الكويتية الصغيرة والشباب الكويتي الطامح والمبدع في مختلف المجالات، وهذا المعرض يشكّل فرصة حقيقية لإبراز هذه المشاريع المشاركة ومنح أصحابها الفرصة المناسبة لعرض أفكارهم وإبداعاتهم."

«بيتك»: ترقية المنصة الإلكترونية «kfh.com/auto»

بعد النجاح اللافت الذي حققته المنصة الإلكترونية kfh.com/cars الخاصه بخدمات وعروض السيارات من بيت التمويل الكويتي "بيتك"، نجح البنك بترقية هذه المنصة لتشمل بالاضافة الى السيارت، منتجات الدراجات النارية، والقوارب والمعدات البحرية تحت اسم kfh.com/auto، والتي تم اعادة تصميمها بالكامل لتصبح أكثر شمولية وسهولة في الاستخدام.

وتتيح المنصة الالكترونية الجديدة لعملاء "بيتك" امكانية التعرف على اخر عروض السيارات من "بيتك" التي تشمل تمويل شراء السيارات الجديدة، وتمويل شراء السيارات المستعملة، والتأجير مع المواعدة بالتملك، والتأجير مع خدمة الصيانة، بالاضافة الى منتجات الدراجات النارية ومنتجات القوارب والمعدات البحرية من مختلف العلامات التجارية العالمية.

ويمكن للعميل عبر منصة kfh.com/auto الأولى من نوعها بين البنوك المحلية، اختيار ما يناسبه، والتقدم بطلب شراء أو تاجير، من خلال نموذج الكتروني على الموقع، وذلك ضمن حرص "بيتك" على تاكيد دوره المهم في مجال الخدمات المصرفية وتلبية احتياجات عملائه لامتلاك السيارات والمركبات البرية والبحرية المختلفة، بأشكال مختلفة ووفق صيغ تمويلية متعدده.

وأوضح نائب مدير عام

محمد غندور

المنتجات للمجموعة في "بيتك"، محمد غندور، ان "بيتك" قطع أشواطا كبيرة في تبني احدث ادوات التكنولوجيا في جميع اعماله، ضمن استراتيجية التحول الرقمي ومواكبة أحدث التطورات في الخدمات المالية، لتعزيز مكانته العالمية.

وأكد غندور مواصلة جهود ابتكار جيل جديد من الخدمات المصرفية السهلة وذات الكفاءة العالية، بهدف منح العملاء تجربة مصرفية عصرية ومميزة، مع الحرص على تسهيل الوصول لخدمات ومنتجات البنك عن طريق قنوات "بيتك" الإلكترونية المتنوعة.

وقال: "تشكل المنصة الإلكترونية kfh.com/auto، معرضا افتراضيا للسيارت. وبفضل التصميم المستند على معايير السهولة والسرعة، يمكن للمستخدم الوصول للمنتج الذي يرغب بالاطلاع عليه بأقل من دقيقة، في مجال السيارات والدرجات النارية بالإضافة إلى القوارب والمعدات البحرية، والتعرف على تفاصيلهم ومميزاتهم."

ولفت الى امكانية الدخول الى المنصة الالكترونية من خلال متصفح الانترنت عبر أجهزة الكمبيوتر أو الموبايل حيث تم تصميم المنصة لتناسب استخدامات الأجهزة المحمولة بسهولة وبأعلى مستويات الأمان والدقة، ما يعزز القيمة الكبيرة للمنصة الإلكترونية kfh.com/auto التي تمثل وجهة للمهتمين بمركبات البر والبحر.

وقال ان المنصة الإلكترونية الجديدة kfh.com/auto تشمل كافة العروض المميزة المقدمة من "بيتك" بالتعاون مع الوكلاء المحليين، بما يلبي تطلعات مختلف شرائح العملاء.

وأضاف: "في حال رغبة العميل باقتناء أي من المنتجات المعروضة في المنصة الإلكترونية، ما عليه الا أن يضغط على زر "أنا مهتم"، وسيتواصل معه أحد الموظفين المختصين بالبيع أوالتأجير لتلبية طلباته والرد على استفساراته، واستكمال المعاملة بسهولة ويسر"، منوها بأن المنصة الإلكترونية kfh.com/auto تدار من قبل فريق متخصص ومؤهل، يقوم بتحديث البيانات ومتابعة طلبات العملاء.

حققت مؤشرات مالية تاريخية وتسجل إيرادات سنوية بقيمة 7.5 مليارات

«زين السعودية» تسجل أرباحاً صافية قياسية 332 مليون ريال

◆ **الخرافي: جهود قيادة المملكة ستساعد الشركات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية**

بدر الخرافي

حققت "زين السعودية" مستويات نمو قياسية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من العام 2018، حيث سجلت الشركة أرباحا صافية تاريخية بقيمة 332 مليون ريال (89 مليون دولار أمريكي).

وأعلنت الشركة في بيان صحافي أن الإيرادات السنوية ارتفعت بنسبة 3% لتصل إلى نحو 7.5 مليار ريال (2 مليار دولار أمريكي)، مقارنة مع العام 2017، وارتفعت الأرباح ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 20% لتصل إلى نحو 3 مليارات ريال (800 مليون دولار أمريكي)، مقارنة مع العام 2017، وهو ما انعكس بالإيجاب على هامش الربح ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA Margin) ليصل إلى نحو 40%.

وبينت الشركة أن النتائج المالية السنوية جاءت بنسب نمو إيجابية لمؤشرات الأداء الرئيسية بفضل نجاح الخطط التحولية لعملياتها التشغيلية والتجارية، بالإضافة إلى التركيز والاستمرار في اكتساب وبناء قاعدة العملاء، والإدارة الفاعلة للتكاليف التشغيلية ، ومشاريع التطوير والتوسعة التي تجريها على الشبكة.

وسجلت عمليات الشركة نسب نمو قوية عن فترة الربع الأخير عن العام 2018، حيث قفزت الأرباح الصافية إلى مستويات تاريخية لتصل إلى نحو 399 مليون ريال (106 ملايين دولار أمريكي)، مقارنة بخسارة عن نفس الفترة من العام الماضي 45 مليون ريال (12 مليون دولار أمريكي)، وبلغت الإيرادات عن فترة الربع الرابع 2 مليار ريال (546 مليون دولار أمريكي)، بنسبة ارتفاع بلغت 19% مقارنة مع فترة الربع الأخير من العام 2017، فيما بلغت الأرباح ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء 1.1 مليار ريال (292 مليون دولار أمريكي)، بزيادة بلغت 86% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2017، فيما بلغ هامش الربح ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء ((EBITDA Margin 54%.

وتعليقا على هذه النتائج المالية، قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب رئيس مجلس إدارة شركة زين السعودية بدر ناصر الخرافي "لقد شهد العام 2018 أداءً تاريخيا لعمليات الشركة، فالجهود المضنية التي قام بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكافة العاملين فيها (84% من الخبرات الوطنية السعودية)، كانت لها بالغ الأثر في تحقيق هذه النتائج القياسية، والتي تكشف عن نجاح الشركة في خطة التحول التي تعكف على تنفيذها منذ سنوات، والتي ساندتها جهود مجموعة زين خلال هذه الفترة".

وأشاد الخرافي بالاتفاقية الأخيرة التي أبرمتها الشركة مع وزارة المالية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لتوحيد وخفض المقابل المالي لتقديم الخدمة تجارياً وتسوية المبالغ المختلف عليها، بقوله "لقد عززت هذه الخطوة من البيئة الإيجابية لعمليات زين في العام 2018".